المقدمة

طرحنا فكرة مشروعنا «في دراسة الخطاب المتداول عن النساء العربيات» على تجمع الباحثات اللبنانيات أثناء لقاء تم في يوم شتائي طويل وفي مؤسسة رهبانية متقشفة، وساهم هذا اللقاء في بناء توجه هذا الكتاب وإن عجزنا لاحقاً عن فتحه على كل المحاور التي طرحتها الباحثات. فحين تداولن في فكرة المشروع أبدين بإسراف أفكاراً مهمة حول الخطاب الطبي وأبدين الرغبة في توصيفه ومعرفة كيف تنظر النساء في الاختصاصات العلمية إلى قضايا المراة عموماً. ورغبن في التوصل إلى خصائص الخطاب المتداول عن المراة في المجال العام، وخصائص الخطاب الرسمي ولغته الهرمية في حل القضايا، وخطاب المؤسسات النسائية الجامد، وتشريح الخطاب التقريري للإعلام، وتبين الثابت والمتحرك في لغة الكلام عن النساء وتأثير ذلك على خطابهن عن أنفسهن، والتعرف إلى خطاب النساء عن النساء عندما يكنّ في السلطة أو خارجها. ودراسة مكانة المرأة في خطاب الرجل وتمثله للمؤنث وإلى أي مدى يرتبط المؤنث بالوظيفة الاجتماعية، وخطاب الكنيسة عن النساء، وكشف الخطاب البحثي المنمط في المؤسسات الدولية التي تنتج أبحاثاً تطرح برامج عملية تساهم في تسطيح الوعي بالقضايا الفكرية الأساسية. كما أبدين صعوبة تحديد معاني

لجنة التنسيق

الخطاب، وضرورة المبادرة لرسم نماذجه، ذلك لأن معالمه غير واضحة، مما يعيق إنتاج تصور خاص عن النساء، خاصة وأن الخطاب يخفي أحياناً، المحظورات. من هنا تبرز ضرورة دراسة الغائب في هذه الخطابات. وأخيراً طرحن تقصّي حركية الخطاب عند النساء وبين الأجيال، والتعرف إلى آليات استدخال النساء هذا الخطاب ثم إعادة إنتاجه، الخ. ورحنا نعمل على صياغة مسودة المشروع جاهدات في تضبيط المحاور وفي حصر الموضوع، آملات أن يجيب الكتاب السنوي عن بعض تساؤلاتهن:

فهل أجاب عنها؟

المهم أننا سعينا بجد ونشاط وراء قراءة نقدية تحليلية للخطابات المتداولة حول النساء العربيات انطلاقاً من انعكاس الأحداث والظواهر المعقدة التي شهدناها في المرحلة الأخيرة على النساء العربيات، التي حملت إليهن الكثير من المتغيرات والتي تجلت في شبكة من الميول المتصارعة: المزيد من الفرص والمزيد من القيود. وانطلاقاً أيضاً من كيفية تفاعلهن مع هذه الظواهر، التي دفعت موضوع المرأة ليصبح عنواناً بارزاً يؤشر على جمود مجتمعاتنا، وإن كان الواقع يشي بغير ذلك. ذلك مما جعلنا نتساءل عن مفاعيل هذه المتغيرات التي طالت النساء العربيات على الخطابات المتداولة حولهن، لاسيما وأن النساء يعشن مفارقة واضحة بين الخطاب المتداول عنهن وتجاربهن وعيشهن وظروفهن التي تتطور حيث نشهد أشكالاً متعددة للتقدم المعرفي، إلا أنهن لم يتحررن تماماً من أشكال الهيمنة الذكورية التقليدية، ومعايشتها لأوجه التقدم المحلية والدولية في الوقت نفسه، وما زلن مكبلات بتخلف مجتمعاتهن وجمود خطاباتها عنهن على المستوى الثقافي والديني والسياسي والإعلامي.

وبما أن الخطاب يشكل بعداً من أبعاد البحث عن معاني الوجود الفردي الجماعي، ويقوم ببناء تصورات عن الذات والآخر تساهم في تشكيل الهويات، فإن منتجي هذه التصورات لا يخضعون لنمط واحد، بل هم متعددو الاتجاهات ومتضاربو الأهداف. ولأن الخطاب تعنيه بالأساس مساءلة الوقائع الثقافية الاجتماعية التي تولِّد التناقضات وتكشف التوترات ورهانات الهوية، فإن المسألة تصبح أكثر تعقيداً حين تكون النساء موضوعاً له. إذ تتشابك منظومة القيم بالعلاقات الأسرية والزوجية بعلاقات القوة.

ومع هذا التشابك القائم على أرضية متحركة فإننا شهدنا خطابات خبت وأخرى طفت على السطح، القاسم المشترك فيما بينها أنها لا تخلو من التنميط ومن اختزال المعرفة عن النساء وإن كان بمستويات متفاوتة. كما شهدنا أنماطاً من الخطابات لا تعكس جيداً الواقع الاجتماعي الثقافي السياسي للنساء، متراوحة بين التبجيل

والتبخيس، مسطِّحة الكلام عنها غير معنية بتبيان حراكها، أي شكلت على العموم إما ردود فعل وإما آليات دفاع تتضمن تغطية لعجز ما أو تمويهاً لمشاريع وطموحات تأخذ المرأة موضوعاً لتنفذ إلى مرام أخرى أو لتخدم مصالح خاصة أو عامة، وقد يكون من نتائجها الحفاظ على التصورات الموروثة عن أدوار النساء أكثر مما هو بناء وقائع واستشراف مستقبل. وخطاب النساء عن أنفسهن يتلاقى في بعض الحالات مع هذه النماذج، فهن لسن بعيدات عن عمليات صوغ هذه الخطابات، التي يساهمن في تشكيل أنماطها مثلما يحاولن تغييرها. فالنساء مندمجات أو متورطات في المنظومة الاجتماعية وعلاقات القوة فيها.

جملة إشكالات اعترضتنا ونحن نضع التصور الأولي لمشروع الكتاب مثل: هذه الخطابات بأبعادها المختلفة رسمية كانت أم مدنية أم دولية، هل أشركت النساء فعلياً في إنتاج خطابهن عن أنفسهن أم بقيت خطابات عن النساء وباسمهن؟ هل واكبت المتغيرات المتحققة ميدانياً على مستوى العيش اليومي، أم أنها أعادت إنتاج ما هو قائم من تصورات موروثة؟

ولأننا افترضنا في الخطاب أن يكون مجالاً للتواصل والتفاعل بين عدة أطراف وعدة أفكار، فإننا رأينا من الأهمية أن نتساءل عن مدى تحقق التفاعل من خلال تلك الخطابات. وإذا لم يتحقق التفاعل، أين يكمن الخلل؟ هل يكمن في غياب المناخ الديمقراطي؟ في نظرة النساء الضبابية عن أنفسهن؟ أم يكمن في خطاب المؤسسات المانحة المتجاهلة للخصوصيات المحلية؟ في الظروف الاقتصادية والسياسية السائدة؟ في جمود الموروثات الاجتماعية والثقافية؟ في الحركات النسائية المترددة في نسويتها؟ عصفت هذه الاسئلة بأذهاننا، مع أننا مدركات أن لكل من هذه الخطابات سياقاتها التاريخية عبر التيارات الفكرية التي تعهدتها بالتداول في مجتمعاتنا، وأن هذه الخطابات غالباً ما استمدت مفاهيمها وتصوراتها ورؤاها من المجالات الثقافية والإعلامية والأدبية والفنية لتعود وتغذيها بدورها من جديد، وأنها أثرت وتأثرت بالأنظمة والإجراءات والقوانين الصادرة عن الدول بأشكالها الرسمية والمدنية.

ولأننا نبحث عن مستقبل أفضل لمجتمعاتنا، حملنا هذه الأسئلة المتداخلة إلى الباحثين والباحثات علّنا نشركهم بهذه الهواجس على أمل أن نخرج من عنق الزجاجة الذي حشرتنا به الصراعات الدولية والإقليمية والحروب الشريرة الداخلية والخارجية، وتصاعد الاستبداد وتنامي الأصوليات والفقر، فنتساعد للخروج عن البديهيات والأفكار الجاهزة. لذلك حاولنا الحوار مع اتجاهات ثقافية متعددة، فكان دورنا إفساح المجال لها

كي نستمع إليها فنُخرج إلى العلن ما نفكر فيه. وكان أن شاركتنا مجموعة من الأبحاث بجملة الهواجس التي حملتها مسودة المشروع، ومجموعة أخرى أثارت إشكالات لم تكن في الحسبان. وارتأينا في موضوع الجمعيات النسائية عقد طاولة مستديرة سانحات لخطابها أن يظهر بفوريته وعفويته، اقتناعاً منا بأن الأبحاث وحدها لا تكفي لكشف المتغيرات في مفاهيمنا ورؤانا وعيشنا. فكانت أيضاً وجهات نظر وشهادات وسِيَر قد فتحت الموضوع على تركيبته الحيوية والغنية، بعيداً عن أطر بحثية مقيدة.

وها هي الحصيلة تشي لنا بمدى تمايزات الخطابات العربية وتنوعها، ومدى تعقيد الخطابات حول النساء العربيات، فتراءى لنا بوضوح تشابك العوامل المحلية والإقليمية والعالمية، التاريخية والراهنة، الدينية والزمنية، الرسمية والمدنية، النسائية والرجالية. وإن الوعي بهذا المشهد المعقد وغير المنتزع من تاريخه بل المساهم في إنتاج تاريخه، أفضى إلى بلورة أطر معرفية جديدة.

المحور الأول: تأويلات الخطابات السياسية، الدينية والقانونية

يهتم هذا المحور بإبراز سياقات الخطابات التاريخية ويُعنى بإدراج تأويلات حديثة لها تنبع من مستجدات الأوضاع الثقافية والاجتماعية والسياسية والقانونية الراهنة وتستند إلى تضافر العلوم الإنسانية في قراءة هذه الخطابات وتفكيكها وتحليلها، وصولاً إلى أشكال الصلة بالماضي العربي الإسلامي وأشكال العلاقة مع الراهن العربي.

يرى **محمد أركون** أن المنظور الفكري والعملي لكل نضال من أجل تحرير المراة المسلمة وتعزيز مكانتها يقوم على الخروج من السياج الايديولوجي الإسلامي الذي يقرر مصير الإنسان بين فوضى معنوية وجهل مؤسساتي. فالفئات المتنازعة على السلطة حولت الشريعة التي يقال إنها مقدسة إلى آلة استعباد الأجساد والقلوب والأذهان، فأخفت أهدافها الدنيوية وراء ادعاءات روحية وأخلاقية. فيقترح إعطاء الأولوية للتعمق في أبحاث تمكن من انتزاع الدين من احتكار رجال الدين فندرس الدين دراسة انتروبولوجية واجتماعية وسيميولوجية وسياسية وتاريخية. وكذلك أن تفرض المرأة أكثر من الرجل حرية التعبير والنشر في مجالات التربية والتعليم والبحث الذي ينتج نموذجاً جديداً للعمل التاريخي. ومن ثم العمل على تحرير الأذهان بدراسة نقدية للقيمة الأخلاقية والمعيار القانوني على ضوء دراسات الانتروبولوجيا القضائية وفلسفة الأخلاق وفلسفة القانون.

من تونس، رسم **محمد الحداد** علاقة ثلاثية بين خير الدين وابن عاشور وبورقيبة. الأول طرح فكرة إقامة مدونة قانونية تنتقي من أقوال المذاهب ما يناسب العصر، والثاني مهَّد لانتقال الفكرة من مجال القانون التجاري والمدني إلى مجال الأحوال الشخصية، والثالث أصدر نصاً يمكن أن يقرأ بطريقتين: طريقة القانونيين الذين يرونه مستمداً من التشريعات الحديثة، وطريقة الفقهاء الذين يرونه منتقى من المذاهب الفقهية. وبهذا تكون تونس قد وجدت الحلقة المفقودة، أي القيادة السياسية التي تقبل على الاختيار بين الأقوال الممكنة ما هو جدير بمقتضيات العصر، وتتحمل إثم ما أقدمت عليه من اختيار، أما المفسر فوظيفته بيان الممكن من الأقوال وليس تعيين الجدير منها حسب المصلحة.

تعتبر **رجاء بن سلامة** أن الخطاب الديني عن أهلية المرأة للمشاركة السياسية، ممارسة خطابية سياسية تدخل في علاقات تفاعل مع الممارسات الأخرى وكثيراً ما تمثل عائقاً رمزياً أو واقعياً يحول دون هذه المشاركة. فتبين آلياتها ومناطق الصمت والكبت ورفض التفكير فيها، وتنتقد آلية التبرير الايديولوجي التي تتمثل في تحويل نظام الهيمنة البشرية الثقافية إلى نظام طبيعي سرمدي ثم تحويل هذا النظام إلى نظام إلهي سرمدي لا يجوز تغييره. فترى أن هذا الخطاب ليس مبنياً على الإرادة الواعية والحجاج العقلي أو الديني فحسب، بل إنه متجذر في اللاوعي حاملاً معه قسطاً من رفض التفكير.

يعتمد **حسن حنفي** في بحثه عن صورة المرأة في الفقه القديم على بداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد باعتباره آخر ما توصل إليه الفقه الإسلامي من إعادة صياغة من فيلسوف مشهود له بالعقلانية والجرأة في النقد. فينظر في العبادات والمعاملات، ويكشف إلى أي حد بلغت مسائل الفقه القديمة في تصور المرأة والرجل كبدن تتم إثارته والتلاعب به ذاتياً أو مع الآخر في تصور جنسي شامل للإنسان، ويظهر التمييز بحق النساء في العبادات مرجعاً الأمر إلى العادات والأعراف المرتبطة بالحياة القبلية في شبه الجزيرة العربية التي ظهر فيها الإسلام أولاً. مؤكداً غياب المرأة كقيمة مستقلة في ذاتها وليست في علاقتها بالله والزوج أو بالدولة، داعياً إلى تغيير صورتها عن طريق إعادتها إلى أصلها الأول الذي تشارك فيه الرجل وهو المواطن والإنسان.

تجد **ماري روز زلزل** أن المرأة اللبنانية تخطت خطاب القانون فيها وعنها إلى مرحلة حمله على الحوار معها، لكن للحوار عثراته ومنها أنه يحتمل سوء التفاهم، كما أنه قد يقع في الأذن الصماء. المشكلة الكبرى هي مع السلطات الدينية صاحبة الحق

بالتشريع وقوانين الأحوال الشخصية هي نطاقها الخاص. لكن هذه السلطات لا تقبل الحوار، هي تعلن «الحق» باسم الدين، وتضع القواعد غير القابلة للتخطي، وتحسم نتيجة الحوار قبل أن تخوضه.

برأي **أحمد اوزي** أن أوضاع المرأة المغربية شهدت تطوراً ملحوظاً مس العديد من المجالات. بيد أن هذه النتائج التي تحققت للمرأة في غياب وعي حقيقي وعام بالمسألة النسائية، وفي ظل غياب مشروع خطة وطنية متكاملة، لم يسلم من إفراز صراعات وخلافات بين الفرقاء الاجتماعيين في المجتمع المغربي، حيث أدى الجدال إلى إبراز فئتين اجتماعيتين: فئة تساند هذا التغيير وفئة تعارضه. ويتساءل إن كانت ستظل الأصوات النسائية كما يكشف عن ذلك العديد من كتاباتهن التي بلورت خطاباً يركز بالأساس على أشكال التهميش وإقصاء المرأة والمطالبة بالحقوق.

تتفحص **ليزا تراكي** الكيفية التي ترى بها وثائق الوكالات الدولية إلى العلاقة ما بين المجتمع والنوع في فلسطين، فتجدها ترزح تحت ثقل مقاربة معيارية تحجب في مواقع عدة الديناميات الفعلية والقوى الاجتماعية العاملة في المجتمع الفلسطيني: والتفسير لأوضاع النساء يتم عبر الرجوع إلى العادات والتقاليد والمواقف السائدة فيما يهمل النظر إلى العوامل المادية الأخرى، ودون إعطاء تقدير للحقيقة القائلة بأن «التقاليد» هي نفسها بناء تاريخي، وكونها كذلك، فإنها تخضع للتبدل الدائم.

يلقي **سمير قوته** ضوءاً على واقع المرأة الفلسطينية في قطاع غزة في عدة مجالات اجتماعية وتعليمية وثقافية واقتصادية لإبراز الضغوط التي تواجهها في هذه المجالات وكيفية انعكاسها على وضعها النفسي بعد اندلاع انتفاضة الأقصى، حيث تعرضت الأسرة الفلسطينية لأنواع مختلفة من الخبرات الصادمة، مما أدى إلى زيادة معاناة المرأة نفسياً بالمقارنة بأوضاعها قبل الانتفاضة من حيث الأعراض الجسمية، الوسواسية، الحساسية، الاكتئاب، القلق، الخ. من هنا تبرز ضرورة مساعدتها لتخفيف الضغوط عنها كي تحقق أكبر قدر من التوافق في ظل تلك الأوضاع الصعبة.

تخبرنا **نبيهة صالح** في مقالتها أن الخطاب الرسمي في اليمن عمل على إقناع الشريك الأول للمرأة بتقبل عملية التغيير واستيعابها، وعلى إقناع المرأة نفسها بدورها وتفهّم مكانتها وحقها في عملية التنمية وأخيراً إقناع الوسط الاجتماعي بتفهم المرحلة الجديدة وخلق المناخ المناسب لتوعية الذات البشرية على حقها في البناء والتجديد.

بيّنت هذه الأبحاث تعدد التأويلات وأن لكل تأويل مقاربته المعيارية، فطرحت استراتيجيات جديدة للتفكير بقضايا النساء والمجتمع والثقافة والدين والسياسة والقانون. فنلحظ أن التغيير المطلوب هو تغيير أولاً على مستوى أطر التفكير وإنتاج المعرفة.

المحور الثاني: اتجاهات الخطابات الثقافية والاجتماعية، وسياسات الهوية

يهدف هذا المحور إلى نقاش سياسات الهوية ودور النسوية والجنوسة في توليد دلالاتها والكشف عن فخاخها الثقافية والتربوية والتاريخية والدينية والمدنية، وصولاً إلى المعرفة النسوية التي تقدم تشريحاً للمنظومات السائدة وتساهم في الخروج عليها، مشكلة ملامح واضحة لنموذج معرفي جديد يساهم في تطوير دراساتنا الثقافية الاجتماعية.

تبين **نهى بيومي** في دراستها خطاب ادوارد سعيد السيري عن النساء أن الأم أيقونة النساء في حياته. لذلك كان التجاذب قوياً بين النظامين الأمومي والأبوي، الذي انعكس على صورة صعوبات واجهها سعيد لتأكيد نفسه خارج الترسيمات الذكورية الجاهزة، وعلى صعوبات أخرى في علاقاته بالنساء. مشيرة إلى أنه واشج عيشه مع أفكاره وتوافق تحليله لسلطة النظام البطركي وتمثلاته الاجتماعية والثقافية للذكورة والأنوثة مع تحليل النسويات له. مظهرة أن خطاب الرجل عن المراة مرتبط بصورة الرجل عن ذاته. لكن حين يتم نفي مركزية الذات/الهوية ويؤكد حركتها في الزمان والمكان بكيفيات متعارضة ويعلن نشازها وتداخل حدودها بين الخاص والعام والأنا والآخر، فإن ذلك يفتح أفق الخطاب عن الذات والآخر نحو التغيير.

تفتح الباب **فادية حطيط** على واقع معقد لستات البيوت المتعلمات، إذ رغم تطور الوعي النسائي في المجتمع اللبناني، فإن موقفهن متواطئ مع رغبة أزواجهن في عدم العمل في الخارج، وما يساعد على تبني سلوك التواطؤ هذا هو الإجحاف اللاحق بوضع المرأة العاملة، وضرورة التوفيق بين عملها في الخارج وفي الداخل. ذلك يشير إلى أن التطور الاجتماعي الحاصل ما زال يجري في صالح الرجال على نحو كبير من حيث قبول اللامساواة باعتبارها قدراً أو شاناً خاصاً أو امتيازاً. لكن ما يكشف هشاشة التكيف لدى هؤلاء هو رغبتهن في عدم تشبّه بناتهن بهن ودفعهن للدرس من أجل أن يعملن لاحقاً، مما يعني أن تكيف ستات البيوت المعلن هو نوع من التوافقية الواقعية ولا يعبِّر تماماً عن طموحاتهن، وأن هويتهن المتركزة على الأسرة ليست في وضع مستقر

أو ثابت. كما أن التضامن الناشئ في الجماعة الأسرية يقلل من أثر التفاوتات الجندرية فيشعر أفراد الأسرة الواحدة بأنهن يشكلن كلاً واحداً، وإلباس وضعية الظلم اللبوس الأسري من شأنه التعمية على هذا الظلم.

تربط **جين سعيد المقدسي** مسار النسوية العربية بجملة من العوائق تتعلق بتعريف التقاليد والإسلام والحداثة وعلاقاتنا بالغرب والاستعمار اللذين استخدما النساء كوسيلة ضغط على المجتمع ككل بحجة التحديث والإنسانية، مما غيب التحليل الدقيق لأوضاعنا ومعه الحقيقة. وتجد في نسوية نوال السعداوي وفاطمة المرنيسي محاولة لتصحيح هذا الأمر، فالنسوية كما تمارسها هاتان الكاتبتان تشكل عنصراً من عناصر الحداثة والتغيير الجذري، موضحة أن النوعية الفكرية التي تتجلى في كتاباتهما ناتجة مباشرة من تجارب خاصة بالنساء العربيات وليس من تقليد الكتابات النسوية الغربية. واننا نسترد ملكيتنا للحداثة من خلال هذه الكتابات النسوية العربية فلا ننظر إلى أنفسنا كمستهلكات للحداثة فقط، بل كمشاركات في تكوينها. وتحدد وظائف النسوية بالسعي إلى تغيير المجتمع ليصبح أقل إجحافاً في حق النساء وجميع المواطنين، وتشكيل آلية لتحليل المجتمع والتاريخ والآداب والفنون، وتتخوف من الدخول في الجدل الديني الذي لا ينتهي.

تتفحص **حُسن عبود** بعض مفاصل المعرفة النسوية للإسلام وتطورها التي ساهمت في تشكل خطاب النسوية والإسلام الأكاديمي العلمي الذي وسع أطره إلى خطاب الجنوسة والإسلام لتقديم معرفة واسعة عن النساء كنوع اجتماعي بعيداً عن الطبيعي وحجج الجوهر. فتتبعت تفاسير نساء عربيات نسويات مسلمات مجتهدات وعلمانيات حول مفهوم القوامة والمقدس والسياسي والفقهي والأخلاقي ومصادر الجنوسة في الإسلام ومصطلح النسوية والنسوية الإسلامية. وتبين أن النساء المسلمات مجتهدات وعلمانيات الأكاديميات الناشطات للنسوية والإسلام لا تعمل على ازدواجية المعايير وإنما تعمل بمنهجية علمية حداثية لأجل مزيد من الحقوق للمراة المسلمة. وان المراة بدأت تسأل الأسئلة الصحيحة التي قد تدفع إلى خطوات إيجابية باتجاه إسلام أكثر اهتماماً بالحرية والعدالة وحقوق المراة، مؤكدة فعالية النقد النسوي المطبق على دراسة الأديان.

من زاوية جندرية رأى **فوزي أيوب** في نصوص كتب التربية الوطنية والتنشئة المدنية مجافاة للمرأة على المستوى العلائقي وعلى صعيد المهام والأعمال والمهن. كما تغيب نشاطات المراة تماماً عن النصوص وتفوق حصة الرجل من المبادرات

والقرارات حصة المرأة، ولا يستوي وضع المراة والرجل في هذه الكتب إلا من حيث سيطرة المظهر الخارجي العصري والبعد عن الزي المحافظ أو التقليدي. فلا تعكس هذه الكتب في مضامينها واقع المجتمع اللبناني والنماذج النسائية والرجالية الفاعلة فيه، ولا تدعو التلميذ دعوة مباشرة وغير مباشرة لكي يسير على طريق المساواة بين الجنسين.

بينت الطاولة المستديرة التي أدارتها **فادية حطيط ونهوند القادري** تعدد خطابات الجمعيات وتباين أهدافها، غير أن ثمة تقدماً جزئياً على صعيد واقع المرأة اللبنانية يفرض نفسه: مشاركة أكبر وتعلم أكبر وإمكانيات أكبر وقوانين أقل قهراً، رغم أن المطلوب ما زال كبيراً على صعيد تعديل قانون الأحوال الشخصية. وبدا انحياز هذه الخطابات على تنوعها إلى الممارسة العملية. وتتفاوت المقاربات بين رؤى مستقرة وأخرى تترتب بما يتناسب مع آليات العمل الرائجة. الأمر الذي يعكس اختلافاً حول أساليب العمل. واللافت ضآلة المحاولات الجدية للتوصل إلى قناعات مشتركة، فبدا التنسيق في المهمات العملية أكثر مما هو على صعيد الرؤى والتصورات التي تراوحت ما بين الموقف المتسامي والنقدي من المرأة. لكن تلاقت نساء الجمعيات على أن النظام السياسي/الاجتماعي/الثقافي هو المعيق الأساسي أمام تطور وضع المرأة وأن الانتساب إلى المؤسسات الدولية والاعتماد على المواثيق الدولية هي عوامل داعمة لعمل المراة. لكنهن ربطن التغيير في الخطاب بالتغيير على أرض الواقع. لكن أليس من أهداف الخطاب اختراق الواقع؟

شكلت هذه الأبحاث خطوة متقدمة نحو معرفة معمقة للذات: ذات النساء وذات الرجال وذات مجتمعاتنا، فتعددت اتجاهات هذه الأبحاث بين متوقف عند تصور مختلف للهوية يؤكد حركتها في الزمان والمكان وتداخل حدودها بين الخاص والعام، وبين مؤكد ضرورة تطوير دراسة الأديان لجعلها أكثر اهتماماً بالحرية والعدالة وبحقوق النساء، وآخر يرى الحل في تجذير النقد النسوي في تراثنا الفكري وفي الانحياز إلى النسوية الناشطة، أو في الانتساب إلى المؤسسات الدولية والاعتماد على المواثيق الدولية لدعم تقدم النساء في مجتمعاتها، وآخر يرى في تعميم تصور توافقي للجماعة يساهم في تسرب الوعي بتفاوت المعاش على المستوى الفردي بين الرجل والمرأة ويضعف ميل النساء لمواجهة هذا التمييز. وان التمييز الجندري في الكتب المدرسية يتلاشى على مستوى الصور فقط وفي المظهر الخارجي. ألا يدل ذلك على وضعنا الحقيقي في لبنان، إذ إن هيئتنا لا تشبه كثيراً عيشنا؟

المحور الثالث: الخطابات الإعلامية والأدبية، والمرجعيات المقيدة

سعياً وراء كشف الجوانب المضمرة للخطاب، حاولنا البحث في المجالات الإعلامية الأدبية والفنية التي تمد الخطابات المعلنة حول النساء بالمفاهيم والرؤى والتصورات، سواء كان المنتجون لها أفراداً أم مؤسسات، نساء أم رجالاً.

تكشف لنا **نهوند القادري** من خلال تتبعها لآلية برنامج «للنساء فقط» على الجزيرة الكبت الذاتي للمحطة الذي حال دون تقدم الخطاب حول النساء. فالمحطة حَجَبت مرجعيتها بمرجعية مطلقة هي الإسلام، وحَجبَ البرنامج مرجعيته بمرجعية مرنة هي الإسلام الحداثي، وحُجِبَ المُخاطِب الفعلي بمُخاطِب مفترض يميل نحو تطوير الذات والتحرك مع المعطيات المستجدة دون المس بالثوابت، وحُجِبَ تمثل الزمان والمكان بحقائق وأمكنة بدت عامة، وتمت مراوغة المحرمات من خلال استباق المُخاطَب للاعتراضات المحتملة. وتتساءل هل هذا الخطاب هو فعلاً من وإلى وعن النساء؟ أم أنه أحكام مسبقة ومحاكمة غير متكافئة أطرافها نساء وضعن في قفص واحد متَّهِمات ومتَّهَمات، وجمهور مختار سلفاً؟

تجد **نازك سابا** أن روايتَيْ صبح والضعيف تتشابهان في أنهما تظهران أن ذهنية التسلط والفحولة المتوارثة لم يغيرها العلم ولا حياة المدن ولا ادعاءات تبنّي مبادئ سياسية تقدمية. وأنهما تختلفان في خطاب المرأة نفسها: فلامرأة المدينة في رواية الضعيف رغبات مخالفة لرغبات الرجل، وتحققها في اللهو والجنس وتظهرها في مساندة ابنتها على الإجهاض والطلاق، أما الأم في رواية صبح فإنها تتبنى خطاب الرجل، لا تُظهر رغباتها ولا تحاول أن تحققها لنفسها بل لبناتها من خلال إصرارها على تحريرهن من الجهل والاتكالية بواسطة العلم والعمل.

ترينا **وطفاء حمادي** كيف أن العسال بعد عرضها لعذابات النساء سجينات سلطة الرجل تدعو إلى تجاوز ثنائية خطاب الرجل السائد الذي يجد تبريره في النظام الاجتماعي المسيطر وثنائية «الذات» المستلبة والمستغلة والمستضعفة على المستويين الخاص والعام. فعلى المستوى الخاص الحل يتم من خلال نضال المرأة نفسها وليس ضمن مشاكل المجتمع عامة. والعام برز عندما دعت العسال المرأة إلى تجاوزه بإدخال المرأة في صميم الصراعات القائمة. مبرزة نتيجة لذلك مسارين في التأليف الدرامي: مسار الذات النسوية الفردية ومسار الذات الجمعية.

تجد **هلا زعيم** أن صفحة المرأة في صحيفة «المستقبل» اللبنانية لم تتمكن من

تبنّي مواقف معينة في بعض الأمور الأساسية المتعلقة بمسألة مساواة المرأة بالرجل، وربما السبب يعود إلى حرص الصفحة على عدم مواجهة المفاهيم والعادات السائدة، أو ربما اضطر أصحاب الصحيفة سياسياً لأخذها بالاعتبار. مما يطرح إشكالية تتعلق بالرسالة الإعلامية ودورها في التحديث ونشر الفكر العقلاني. ويستدعي أسئلة عن كيف يمكن الحديث عن إعلام مزدهر في غياب صحافة الرأي؟ وعن مدى حرية الإعلامي في ظل المؤسسة الإعلامية؟

يرى **مصطفى متبولي** أن الخطاب التنميطي لصورة المرأة في الإعلانات جسّد إرادة الإعلانيين الذين يبشرون بمملكة السعادة الأرضية المرتكزة على نظام جديد للقيم حجر الزاوية فيه عبادة الأشياء والسلع، ومعيار مكانة الفرد في المجتمع وسعادته مرتبطة بمقدار استهلاكه لها. ومن أجل الوصول إلى هذه الأهداف اعتمد هذا الخطاب المنمط آليات متنوعة تنم عن مكيافلية واضحة تظهر عبر الاستعمال المفرط للمرأة وجسدها.

توصف لنا **مي العبدالله** في مقالتها مواقع المرأة العربية على الانترنت باللغة الفرنسية التي أُنشئت لغايات تجارية جنسية، ولذلك استبعد الخطاب الذي يشير إلى النساء العربيات المنتجات أو المبدعات. متساءلة أما آن الأوان لاستغلال النساء أنفسهن لفرص الانترنت بما يصحح صورتهن في العالم.

الملاحظ أنه في محاولات الإعلام والرواية والنص المسرحي والإعلان لإنتاج خطاباتها حول النساء، أن هناك محاولات للتفلت من الأسر تعثرت بغالبيتها على أبواب المرجعيات المقيدة، واللافت أن هذه الأخيرة ليست فقط دينية، قديمة، إنما قد تكون تقنية، مادية، مهنية، حديثة. بمعنى آخر تعددت المرجعيات، من ماضوية إلى موضوية وما بينهما الكثير، والقيد واحد.

وجهات نظر

توقف الباحثون/الباحثات والمفكرون/المفكرات عند المؤثرات في الخطابات حول النساء، محاولين/محاولات الكشف عن العوامل السياسية، النفسية، العالمية والإنسانية التي تقف وراء تشكلها، محللين/محللات مفاعيلها ومترتباتها.

يعتبر **مصطفى حجازي** أن المعركة مزدوجة مع قوى الهدر لكيان المرأة: الهدر الخارجي المفروض بالاعتراف المشروط من قبل السلطة البطركية في آليتها وإرغاماتها

ورموزها وقنواتها، والهدر الذاتي المتمثل باجتياف الاعتراف المشروط والانصياع له، وإعادة إنتاجه باعتباره يشكل طبيعة المرأة ذاتها، أو هكذا يقدم ويجد تبريره. مبيناً لنا كيف أن الاعتراف المشروط ينتج عدة حالات من تزوير الخبرة المعاشة حيث تضطر المرأة إلى التمويه والدفاع والتنكر للذات، وعن هذا التنكر تتولد الغربة عن الذات نظراً للحاجة للامتثال لتوقعات الآخرين، ويؤدي التنكر للذات إلى التنكر للواقع وانحسار مبدأ الواقع في سلوكات تتخذ طابع القطعية، وفي حالة من التصلب النفسي وفقدان المرونة تجاه الذات والآخرين وبالتالي تعثّر النمو.

وما أرادت أن تقوله **سميرة بن عمو** هو أنه بالإمكان – للنساء والرجال – مساءلة النص المؤسس من دون الخروج عن الملة لمن لا يريد الخروج عنها، وأن المساءلة لن تستوجب تهمة الخروج إذا ما اعترف بعضنا لبعض – نساء ورجالاً – بحقه في بلوغ سن الرشد. وتعيدها القراءات إلى سؤال أدونيس عما إذا كان النص المؤسس هو في جوهره نص الذكورة، فتحضرها قراءات جديدة – قديمة للنص تقوم بها نساء يظهرن على صفحات الفضائيات العربية – وتعرف أن جنوسة الفرد لا علاقة لها بجنسه البيولوجي – قراءات تسمعها تستغل لغة قيلت منذ قديم، وتكرس– لأنها تنسى التاريخ – وضعاً للأنثى دون وضع الذكر.

ترى **خالدة سعيد** أن لور مغيزل وضعت قضية حقوق المرأة في مدار الماهية الإنسانية والقيم الإنسانية والتطلعات إلى إنسانية عادلة، ولم تحشرها في مضيق الصراع بين الجنسين أو المفاضلة بينهما. بل جعلت حقوق النساء محك اختبار لإنسانية القيم ومصداقاً لعدلها حيث لا إنسانية بلا شمول. منطلقة من مرجع مبدئي أعلى هو إنسانية الإنسان، ومن مرجع نظري مشترك هو القانون، ومرجع عالمي مشترك هو حقوق الإنسان، فضلاً عن مرجع التجربة الشخصية الأسرية في بيت آمَنَ بالمساواة وطبَّقها على الجميع.

يخبرنا **عيسى مخلوف** أننا لا نعيش في الزمن الديني فقط، بل أيضاً فيما يمكن تسميته بالصرع الديني. الخائفون المذعورون هم أنفسهم الذين يزرعون الخوف في النفوس، ويطبعون العلاقة بالمرأة بطابع العنف، ويضاعفون من واقع البؤس الجنسي. وما كان للمتشددين الدينيين أن يلعبوا هذا الدور، ويستبيحوا الإنسان في حياته، لو لم يكن المناخ السياسي السائد، في الكثير من الدول العربية، مؤاتياً لذلك، وحارماً المرأة من أبسط حقوقها المدنية ومن قوانين الأسرة والأحوال الشخصية.

برأي **رفيعة الغباش** أن التدخل الخارجي في ظل العولمة من خلال التأثير في

الرأي العام العربي، ومؤسسات المجتمع المدني، قد ولَّد خطاباً عولم قضايا المراة ودعا إلى تأطيرها ضمن أجندة دولية، بغض النظر عن توافقها أو تعارضها مع الخصوصيات المجتمعية، وليس غربياً أن يولّد ذاك الخطاب المعولم خطاباً أصولياً منطلقاً من المرجعية العربية الإسلامية، ومحاولاً الحفاظ على الهوية الإسلامية للمرأة العربية لمواجهة ذلك الخطاب.

تجد **سعاد المانع** أن الخطاب المعاصر حول المرأة في دول مجلس التعاون الخليجي واليمن ليس موحداً فيما يراه في صالح المرأة، حتى بين أفراد الفئة التي تنتمي إلى تيار فكري واحد، وحتى بين النساء أنفسهن. وأن هذا الخطاب يظهر أحياناً يمثل صراعاً حاداً بين تيارين مختلفين متطرفين يجنح أحدهما إلى الثبات حول كل ما هو موجود في تقاليد المنطقة، ويجنح الآخر إلى التغيير نحو كل ما هو سائد في الحضارة الغربية. ومع هذا يبدو هذا الاختلاف يمثل ظاهرة صحية، وهو يوضح أن الخطاب المعاصر حول المراة يتسم بالحيوية في هذه المنطقة.

طالعتنا وجهات النظر هذه بمقاربات متنوعة بتنوع الاتجاهات والميول والأوضاع، وبتحليلات نفسية اجتماعية سياسية، وتوصيفات عاكسة التمايزات على صعيد أوضاع النساء العربيات وأوضاع مجتمعاتهن. كاشفة العبء المترتب عن هذه الخطابات المبطنة بالعنف، إينما كانت مصادرها، على النساء، مما يعيق حركتهن ويحد من نموهن وبالتالي من نمو مجتمعاتهن.

سِيَر وشهادات

لا تكشف الأبحاث العربية عموماً عمق المعاش في المجتمعات العربية، بل إنها تحجب أحياناً الوقائع، خاصة وأن النموذج البحثي السائد في العالم العربي هو النموذج الذكوري. فإن أردنا معرفة جيلنا والأجيال اللاحقة عليه فإن مصدر معرفتنا محدود الأفق وقاصر عن طول جوانب العيش المتعددة. لذلك فإن السير والشهادات تشكل ضرورة لنرى عبرها ما لم نره في الأبحاث وما عجزت عن التقاطه من نبض العيش. ويأتي تسلسل هذه السير مثل الكاميرا التي تنقل القارئ من المشاهد الخارجية إلى المشاهد الداخلية. ففي هذه النصوص اتجاه أقوى نحو استنطاق الذاكرة الفردية وجعل الكتابة كاشفة تعبر الفجوات بين الخاص والعام وبعض الأوهام المحظورة.

كانت الكتب منفذ **وداد يونس** إلى العوالم الذاتية المتنوعة وإلى العالم، هي التي تعيش في قرية جنوبية نائية، فراحت تكتشف دلالات العالم المحيط بها من خلالها

وتستمتع بالتوصيفات المتطابقة مع محيطها، مثل توافق توصيف نجيب محفوظ لصورة سي السيد وصورة أبيها الذي وجد صعوبة في قبول ذهاب ابنته إلى دار المعلمين في بيروت. على أنها في هذا المكان الآخر اكتشفت التنوع اللبناني المناطقي والسياسي حيث كانت الدار تجمعاً لأماكن وطوائف وتيارات، فانفتحت آفاق رؤيتها أمام الأبعاد الاجتماعية والسياسية وبدأت تختبر نفسها فيها. في مكان ثان في زوطر الغربية اكتشفت الفقر والاستغلال. ثم اصطدمت بضيق أفق رفاقها في الحزب فخرجت عنه. وفي بيروت كشفت لها مهنة المحاماة المستور في المجتمع اللبناني، فبدأت تتداعى مع كل مشكلة تعرض أمامها صورة ليافطة من الشعارات التي كانت سبباً لطرد أو اعتقال غالبية جيلها.

رغم انتمائها إلى عائلة متعلمة لم تمارس التمييز في تربيتها لأولادها، إلا أن هذه العائلة نفسها زوجت ابنتها وهي صغيرة. هذه المفارقة تتوقف عندها **رفيف رضا صيداوي** لتفككها وتحللها وتبين آثارها النفسية على حياتها ومسارها الشخصي مبينة تبعات الزواج المبكر. فتبين أن مفاهيم الرجولة والأنوثة المغلوطة نندرج في قوالبها مهما بلغ حسّنا النقدي. فتتوقف عند مسألة متابعتها تعليمها بعد الزواج وردّات فعل المجتمع حياله، مما يظهر السلطة التي يدعمها الناس والتي ينتج عنها تجذر تعارض مطلق بين المراة والرجل في المجتمع. بين إيمانها بحقها وشعورها بالامتنان غدت أعماقها مسكونة بالغربة والتساؤلات والقلق، والإحساس بالذنب يأسرها، ولم تعد نفسها محطة أمان. غدت الكتابة إحدى الوسائل التعبيرية لقراءة العالم ولإعادة صياغته بما يتناقض مع الثوابت التي تحفظ العلاقات الاجتماعية السائدة. مقتنعة بارتباط قضايا المرأة بقضايا المجتمع، منتقدة الجمعيات النسائية وخطابها الذي لا يسلط الضوء على المناطق البرية أو العذراء ونقله إلى العلن. لذلك اهتمت في أبحاثها بالجوانب الحميمة من حيوات النساء بعد أن كانت هذه الجوانب مغيبة في حقل البحث الاجتماعي لأن كل تغييب يستمد سطوته من المحظور.

يؤكد **زياد ماجد** في شهادته أنه ما برح يكتشف النسوية وأنه عاش المساواة بين الجنسين في العائلة والمدرسة بسبب المستوى العلمي للأهل وتنور المدرسة. إلا أنه ينتقد الفكر اليساري الذي حجز النساء في الطبقات مما أعاق رؤية قوة حضور البطركية في مختلف مؤسسات المجتمع. فأثار اضطراب بوصلة التقييم السياسي والأخلاقي عنده خاصة بعد تعرّفه إلى نماذج مختلفة من النساء الغربيات. لكن تبين له في نهاية المطاف أن المشكل يكمن في الذكور بعقليتهم التسلطية. ففي الغرب اكتشف معنى النسوية وكتبها ومذاهبها، فميز بين الحركات النسائية والحركات النسوية حيث

العمل للتغيير الجذري لبنى الهيمنة الذكورية والأبوية. ومع اعتناقه اليسار الجديد والعولمة البديلة، أي مع ربطه المحلي بالعالمي، اعتنق قضية المراة بوصفها قضية العدالة والتحرر والتقدم، فتماهى بمواقف النسويين.

تعتبر **سهير سلطي التل** أن الكتابة للنساء وانتماءهن إلى المعارضة اليسارية هو خروج على قانون القبيلة القاضي بصمتهن، وخروج عن نص القبيلة وأعرافها. هذه القبيلة نفسها تعلم إناثها وذكورها تعليماً عالياً طمعاً بالنفوذ الثقافي والسياسي والاقتصادي. لذلك حين خرجت إلى منفاها في بيروت تبين لها أن القبيلة ليست عصبة دم بل هي بنية ذهنية تتغلغل في أعتى المؤسسات ادعاء بالحداثة. ومع أنها صحفية إلا أن كتابتها للقصة القصيرة كانت المنفذ لها من محدودية الأداء الصحفي على المستوى الانفعالي والفردي فعكست جزءاً من تجربتها الشخصية. ولم يتبلور وعيها النسوي إلا لاحقاً حين أدركت عدم فعالية ذلك الشعار: ان تحرر النساء يتم بتحرر المجتمع. حاولت الإمساك بطرف ذلك الخيط الرفيع اللامرئي المسكوت عنه الذي يحيك عوالم النساء ويحدد مكانتهن كنساء ومواطنات، فعملت على نقد المنهج في الفكر النسوي.

يعترف **علي الديري** بأن تمثلات ذاته للمرأة صنعتها شبكات المعنى في ثقافته في البحرين ولخروجه عليها يجعلها موضوعاً قابلاً للقراءة. فيتوقف عند المجازات التي صاغت تمثلاته للمرأة، وتحديداً عند صياغة التيار الديني في صبغته الايديولوجية التي تربى فيها. فيتوقف عند خطاب هذا التيار في حدود تجربته معه وعلى وجه التحديد خطابه الاجتماعي والثقافي الذي شكل إطار فهمه للحجاب، حيث لا شيء خاضع للشك في بيئة متجانسة لا يخترقها الاختلاف ولا التعدد ولا الحوار، ولا ينافسها خطاب مختلف. ويتوقف عند مغالطات ناتجة من إلحاق النظام الثقافي الذي هو مِنْ صُنع الإنسان بالنظام الطبيعي الذي هو مِنْ صُنع الله، والذي يعمم نموذجاً إرشادياً يعتبر أن الكائنات محكومة بقانون الحجاب لا قانون السفور. فيكشف ترسيمة هذه المخططات الدلالية التي تشكلت فيها ثقافياً وتاريخياً، مبيناً خيوطها الوهمية وهي خيوط تصنعها كل ثقافة بلغتها ومجازاتها وحكاياتها واستعاراتها التي بها ترى العالم.

تشير الفنانة التشكيلية البحرينية **بلقيس فخرو** إلى انحيازها الفني إلى الأسلوب الواقعي والتعبيري في بداية مسارها بسبب إحساسها بالغربة في مجتمعها الذي نشأت فيه، ثم اقترابها من تحديد موقفها تجاه نفسها وفنها باستيحاء المواضيع الفنية من معاناتها الشخصية ومن خلال الأحداث اليومية المحلية أو العالمية. فحين كانت المدينة التي ترسمها بحرينية الملامح صارت عربية ثم صارت مساحات لونية تعطي إحساساً

بالمدينة وليس المدينة نفسها. وتجتهد في تقنياتها ليكون عملها الفني مجرداً من تفاصيله، يصعب فيه تحديد الهوية والمكان اللذين تنتمي إليهما. إلا أنها صنفت في الغرب كفنان بسبب استخدامها للألوان المثيرة والمتقابلة وإلى حجم الجداريات وقوة ضربات الريشة. يبقى أنها مقتنعة بالتكافؤ التام بين المرأة والرجل، كما لو أن الأمور شفافة ومحسومة على المستوى الفني.

أما الطبيبة **سهى نصر الدين بيطار** فإنها تثير حالات تمييزية بحق الطبيبة على مستوى ممارسة المهنة سواء من قبل المريض أو مساعدها في غرفة العمليات، أو الأطباء الذين يرفضون طبيبة في طاقم العاملين لديهم، ويستبعدونها عن تنظيم مؤتمرات طبية. ونرى التمييز نفسه على مستوى التخصص، إذ ترفض امرأة للتخصص في الجراحة عموماً، فهي تُقبل في اختصاصات محددة وتُستبعد من أخرى خصوصاً جراحة المسالك البولية والأنف والأذن والحنجرة، وأمراض القلب وأمراض الدم. كأن هناك اختصاصات نسائية وأخرى ذكورية. لكن مع بداية القرن الحادي والعشرين بدأت تظهر المرأة الجرّاحة وإن كانت ما زالت ظاهرة فريدة.

كشف الخطاب السيري أنه نقدي بامتياز للتجارب المعاشة ومدرك بدقة لحيثيات التمييز الثقافي الاجتماعي بين الرجال والنساء، فبدا خطاباً نسوياً أخاذاً وجذاباً، والتحدي يكمن في تحويله إلى خطاب مستقطب لعموم الناس. فأظهر أهمية الثقافة الأسرية والمجتمعية والمدرسية، ودور المكان المحلي والغربي في بلورة وعي مختلف يساهم في التحديث، وأشار إلى جمود المؤسسات الحزبية والمهنية المعيقة للتغيير. فرأينا جيلاً تأخر تبلور وعيه النسوي، وكانت الكتابة بمثابة المحرض على هذا الوعي.

وأخيراً، لا نرى في الدراسات والمقالات والشهادات الواردة في هذا الكتاب تردداً، بل رؤى واضحة وصريحة وجريئة. نرى خطاباً تشاركياً بين الرجال والنساء، يناقش، ينظر، يحاور، يعيد النظر ويتحقق. حاولنا التمييز بين المكتوب والمعيوش، فالمكتوب هو خطاب مقفل والمعيوش هو خطاب مفتوح على التغيرات والتحولات، لذلك استطعنا النظر من نافذة ذاتنا لنشهد أن النساء على المستوى المعيوش هن أفضل حالاً من حالهن المخطوط في الخطابات الدينية والقانونية والسياسية والاجتماعية والإعلامية. مع أننا ما زلنا على مسافة من تحقيق طموحاتنا التحديثية لمجتمعاتنا.

في النهاية، لقد مررنا بتجربة فريدة في تنسيق هذا العدد، ذلك لوجود واحدة من منسقتي هذا الكتاب خارج البلاد، مما جعلنا ننسق أعمالنا غالباً عن طريق البريد الإكتروني. فاكتشفنا صعوبة التفاهم عن بعد، لكننا تعلمنا في الوقت نفسه، أن نجعل

الكتابة طيعة لأفكارنا وأن نستشف المواقف والآراء من برقيات قصيرة بيننا. على أننا استمتعنا في الوقت نفسه بهذه التسهيلات التكنولوجية التي كسرت حواجز الزمن والمسافات، وسهلت التعارف واللقاءات الفكرية مع الباحثين والباحثات، مع أن لذة اللقاء لا تضاهيها المحادثة الافتراضية. كما مكّنتنا من الاتصال بمركز دراسات المرأة في جامعة بير زيت متخطيات بذلك حواجز الاحتلال وجداره العنصري الفاصل. وبالمناسبة نشكر جميع الصديقات في تجمُّع الباحثات اللبنانيات على مساندتهن المعنوية والمادية لإنجاز هذا العمل. كما نشكر الصديقات والأصدقاء من خارجه ونخص بالذكر جويس سعيد التي دقّقت اللغة الإنكليزية، وسميرة بن عمو التي دقّقت اللغة الفرنسية، وحسين ماجد الذي خطط غلاف الكتاب.

إن قراءة الخطابات العربية عن النساء لا نهاية لها في الواقع، ربما لحسن حظنا جميعاً. فبعد هذا الجهد نأمل أن نكون تمكّنا من مقاربة هذا الموضوع الذي يمس مجتمعاتنا بشيء من الحيوية بعيداً عن ضغط المألوف والسائد والمتداول، ومن فتح آفاقه الرحبة أمام جيل الشابات الصاعدات اللواتي نناشد كفاءاتهن الخلاقة كي يغيرن مجرى حكاية النساء العربيات في الخطاب، والقيام بدورهن بإضافات وتصحيحات وتوسيعات. بهذا تصبح الاجتهادات بلا نهاية في محاولات دؤوبة لتوصيف حقائقنا وحقائق مجتمعاتنا بعيداً عن المواقف الاستعراضية الصاخبة والدوران في حلقة الاستحسان والاستنكار أو التعمية المغررة.